التكرار في الفتح سواء الاصح وان فتح على المصلي رجل ليس في الصلوة واخذ المصلي بفتحه فسدت صلوته لانه تعليم وان فتح المصلي على امامه ان كان ذكر قبل ان يقرأ مقدارما يجوز به الصلوة ولم ينتقل الى آية اخرى جاز لا تفسد صلوته اخذ الامام بفتحه اولم يأخذ وان كان ذكر بعد ما قرأ ما يجوز به الصلوة قال انتقل الامام الى آية اخرى ينبغي له لا فتح قال فتح واراد به تعليمه فسدت صلوة وان اخذ الامام بفتحه تفسد صلوة الكل وان قراء الامام مقدارما يجوز به الصلوة الا انه توقف ولم ينتقل الى آية اخرى حتى فتح المقتدي اختلفوا فيه والصحيح انه لا تفسد صلوة القارئ وان اخذ الامام بفتحه لا تفسد صلوته من فتاوى قاضيخان وسكذا ذكر في جامع خان لانه لم يفتح عليه على الذي جرى على لسانه ما يفسد صلوته فكان فتحه اصلاح صلوته وفي المحيط لو اخذ الامام من الفاتحة بعد ما انتقل الى آية اخرى حكى القاضي الامام الزرنجري انه قال تفسد وغيره من المشايخ قالوا لا تفسد قال في الفتاوى الظهيرية الصحيح هو الاول وهو المقتدي راى عقربا قدام امامه فاخذ نعله ومشى عليه لا تفسد صلوته وان صار قدام الامام لانه فعل باذن الشرع نصاب وفي التجنيس وفي آخر الدعوات يقول سبحان ربنا رب العزة عما يصفون او يقول سبحان ربي رب العزة والختار هو الاول لان قصده هو الثناء دون القرآن وهو الموافق بالثناء وذكر في النصاب سئل القاضي الامام عمن قراء آية او آيتين على وجه الدعاء لا بأس وذكر في فتاوى قاضيخان ولو فرغ المقتدي من التشهد قبل فراغ الامام وذهب او تكلم جازت صلوته لان تمام الصلوة متعلق بالقعدة وقد تمت قعدة الامام في حق المقتدي قال الفقيه ابو الليث الجملة رجل شرع في التطوع اربع ركعات قبل طلوع الفجر فلما انتهى تبين ان ركعتين منها صلاهما بعد طلوع الفجر ان كان قيامه الى الركعتين الآخرتين بعد طلوع الفجر اجتزأ عن ركعتي الفجر لانه ينادي عطلوع النية على ما هو المختار وكل نفع صلوة على حدة قال مكذا قالوا والاصح انه لا ينوب عن ركعتي الفجر اذا ادى صلوة الظهر ست وقد قعد على راس الرابعة فانه ينوب الركعتان عن ركعتي السنة في الصحيح من الجواب كذا في هذا لان السنة ما واظب عليه رسول الله عليه السلام ومواظبته كانت لتحريمة مبتدأة بتجنيس ادرك الامام في التشهد قعد الامام قبل ان يتم المقتدي التشهد قال الفقيه الختار

مطلب في وقوع المقتدي في التشهد قبل الامام لا تفسد صلوته

عذر

عذر وان لم يتم التشهد وان لم يتم وقام جاز وفي الفتاوى بالغ وقال يتم وان خاف فوت الركوع وفي التشهد الثاني اذا سلم الامام وسوى التشهد يتم وان لم يتم اجزاه والاول اصح كذا اجازه الفقيه من النصاب وفي فتاوى الظهيرية تكلم الامام قبل ان يفرغ المقتدي من التشهد فانه يتم التشهد وان احدث الامام متعمدا قبل ان يفرغ المقتدي لانه يتم التشهد ولو رفع الامام راسه من الركوع او السجود قبل ان يسجد المأموم ثلث اختلفوا فيه قال الفقيه ابو الليث انه يتابع الامام وقال ظهير الدين يتم الثلث لان من الناس من قال انه لا يجوز الا بالتسبيحات الثلث وسوفول ابي مطيع ولو ركع الامام في الوتر ولم يقراء المقتدي من القنوت شيئا ان خاف فوت الركوع يركع ولا يقنت كما في كبيرات العبدوذكر في جامع الامامي في مسئلة الاقتداء بمن يقنت في الفجر وتت المسئلة على المسبوق يتابع الامام في قراءة التشهد والدعوات وفي النصاب المقتدي اذا فرغ من التشهد قبل الامام والاشتغال بالصلوات على النبي والدعوات فلما فرغ الامام من التشهد فقراء الصلوات والدعوات لا يكره لانه لا مراعاة ولشرط الموافقة في القعدة في التراويح والوتر والجماعة في التطوع واما مامة الصبيان ولو عجل الختم فلان يفتح من اول القرآن في بقية الشهر ولو ختم في التاسع عشر يجعل بعد ذكر يصلي العشاء من غير ترويح لا يكره لما ذكرنا ان المقصود سنة الختم قال مشايخ بخارا وينبغي للامام اذا اراد الختم ان يختم في الليلة السابعة والعشرين وعلى ان المشايخ جعلوا القرآن خمسة واربعين ركوعا واعلموا ذلك في المصاحف حتى يحصل الختم في الليلة السابعة والعشرين لكثرة ما في الاخبار فيها انها ليلة القدر واذا ختم القرآن فله ان يقراء من حيث شاء بقية الشهر واذا كان الامام لا يختم في مسجد حيه له ان يترك مسجد حيه ويطوف ويقبل الامام في التراويح يميل الى ما هو الاخف على القوم وسئل نصير بن يحيى عن امامة الصبيان قال يجوز اذا كان لهم عشر سنين وبعض مشايخ بلخ قالوا لا يجوز وقال شمس الائمة السرخسي الصحيح انه لا يجوز لانه غير مخاطب كالمجنون اتفقوا على انه لا يستحب اداء التراويح خلفا عذر واختلفوا في الجواز قال بعضهم لا يجوز من غير عذر اعتبارا بسنة الفجر اذ كل واحد منهما سنة وقال بعضهم يجوز بغير عذر وهو الصحيح بخلاف سنة الفجر فانه قبل انه واجب الافضل

مطلب في امامة الصبي اذا كان الصحيح ان يجوز ان كان كذا فتأمل